



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني
بين النظرية والتطبيق / (بحث تطبيقي في جامعة ديالى ٢٠١٨)

العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني
بين النظرية والتطبيق / (بحث تطبيقي في جامعة ديالى ٢٠١٨)

أ.م.د. أسعد غني جهاد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

م. فيصل سرحان عبود العزاوي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى
المستخلص:

يهدف البحث الى قياس مدى فاعلية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق النظام الإلكتروني لإبراز أهم ما يطرأ من تغيرات على المقومات او الدعائم الأساسية للنظام المحاسبي الحكومي نتيجة استخدام نظام التشغيل الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، وتحديد اهم المشكلات المحاسبية المترتبة من جراء تطبيق المحاسبة الإلكترونية واثرها على كفاءة وفاعلية في رفع عناصر ومقومات النظام المحاسبي الحكومي في جامعة ديالى والوحدات التابعة لها للاستفادة منها في الحصول على التقارير المحاسبية والى اي درجة يؤدي النظام الإلكتروني الى امن وسلامة النظام المحاسبي المستخدم. تناول المبحث الأول من البحث موضوع الدراسة المحاسبة الحكومية المعاصرة مفهومها و أهم وظائفها وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد تضمن مفهوم وعناصر الحكومة الإلكترونية وأثرها في تطوير المنظمات، وجاء المبحث الثالث بالجانب التطبيقي واختبار فرضية البحث، وتوصل البحث الى ان للنظم الإلكترونية أثر متوقع على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية، مما يمثل مطلباً ضرورياً لبناء إطاراً له يتوافق مع ذلك النظام. وأوصى البحث بضرورة تأهيل المحاسب الحكومي بما يدعم الدعوة النظرية والحاجة العملية إلى التحول نحو نظم معلومات محاسبية حكومية إلكترونية.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة الحكومية التقليدية ، الحكومة الإلكترونية

Abstract

That the government sector takes a big place in the countries and represents a significant role in the face of challenges and adaptation to the important and necessary changes that occur today, including the use of electronic. The electronic computer is a requirement of modern technology invarious fields of science, including accounting, Because it derives its entity and content from the spirit of society and its mentality in all its branches, especially the subject of the research system of government accounting Because of its impact on the planning and financial implementation, especially in the preparation and implementation of the State budget, along with expenditure and revenue. Addressing tells us that the first of the search of the subject of the study of contemporary Governmental Accounting Concept, And most important functions and characteristics.The tells us that included the concept of the electronic government elements and their impact on the development of the organizations, the third tells us that the applied aspects and test the hypothesis Search. The research found that electronic systems had an expected impact on the pillars of the government accounting information system,This is necessary requirement to build aframework that corresponds to that system. The research recommended that the government accountant should be

qualified to support theoretical advocacy and the practical need to move towards an electronic government accounting information system.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث الأساسية في دراسة مدى العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي والنظام الإلكتروني في منظومة العمل وتغيرها من صورتها التقليدية إلى المنهج الإلكتروني المستحدث، وما مدى تأثير نظام المعلومات عليه وما هي المقترحات والحلول التي تقي بمتطلبات واهداف النظام المحاسبي الحكومي الإلكتروني، فضلاً عن إمكانية انعكاس ذلك على نظام العمل المحاسبي الحكومي في جامعة ديالى والكليات التابعة لها.

ثانياً: أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الآتي :

١- أهمية نظام المحاسبة الحكومية في توفير المعلومات المحاسبية لتحقيق أعراض مختلفة لأطراف مختلفة مثل الجهات الرقابية لتحقيق الرقابة الفعالة على إدارة المال العام، ومتخذي القرارات وتحقيق فهم واضح للنشاط المالي الحكومي.

٢- أن تطوير نظام المعلومات المحاسبي الحكومي ضرورة في الوقت الحاضر وسيساعد كثيراً على معالجة أوجه القصور الذي عانى منها النظام المحاسبي الحكومي في ظل التشغيل التقليدي للبيانات المحاسبية .

٣- دراسة وتحليل أثر تطبيق النظام الإلكتروني على استمرارية دراسة التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي الحكومي في تشغيل البيانات المحاسبية الحكومية إلكترونياً.

ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١- إبراز اثر العلاقة بين النظام الإلكتروني في الكفاءة والفاعلية ونظام المحاسبة الحكومية كمصدر للمعلومات المحاسبية في جامعة ديالى والوحدات التابعة لها (الكليات).

٢- تحديد اهم التأثيرات التي تطرأ على المقومات والدعائم الاساسية للنظام المحاسبي الحكومي نتيجة العلاقة بنظام التشغيل الإلكتروني.

رابعاً: فرضية البحث:

ولغرض تحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضيتين الآتيتين .

١- إن ازدياد التعاملات في ظل النظام الإلكتروني سوف يفرض على نظم المعلومات المحاسبية التطور من أساليبها ومكوناتها لتلبية احتياجات منهج المحاسبة الحكومية التي ستعمل في ظل النظام الإلكتروني.

٢- إن التأثيرات على نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام الإلكتروني تمهد للتأثير على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (المادية والبشرية) وكذلك على مقوماتها وأيضاً على طبيعة عملية تصميمها في المحاسبة الحكومية التي تعمل في ظل النظام الإلكتروني.

خامساً: منهجية البحث: تم استخدام المنهجين الآتيين :

١- المنهج الوصفي : لتحقيق غايات ومقاصد البحث تم الاستعانة بالمراجع المتاحة من رسائل جامعية وكتب وبحوث ودوريات عربية وأجنبية ذات فائدة في مجال البحث .

٢- المنهج التطبيقي : سوف تتم دراسة النظام المحاسبي الحكومي في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها من جامعة ديالى وكذلك من خلال المقابلات الشخصية مع مدير قسم المالية ومسؤولي الشعب المالية ذات العلاقة.

الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة الحكومية المعاصرة:

تعد المحاسبة الحكومية من أقدم فروع الدراسة في المحاسبة ، فهي ولدت يوم وجدت الدولة ، وتطورت بتطور المعاملات المالية والاقتصادية حتى يمكن التغلب على كل عقبة من العقبات التي واجهت الدولة في إدارة شؤونها المالية، فتطورت المحاسبة الحكومية تاريخياً وفقاً للحاجة لها بوصفها مصدراً للمعلومات ، فكانت في بدايتها أداة تذكيرية عندما مارست الحضارات القديمة النشاط الاقتصادي ، فكان لا بد من وجود نظام مالي للدول التي ظهرت آنذاك لتسجيل مصروفاتها وإيراداتها من رواتب للجند ونفقات بناء المعابد والقصور والأهرامات وضرائب وغرامات . وإن ما جاء به القرآن المجيد من آيات كريمة تدل على قدم المحاسبة الحكومية وتطورها في حقبة من الزمن خير دليل على ذلك ، فقد قال الله عز وجل: ((يُوسِفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ حُضِرٍ وَأَخْرَ يَابَسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ(٤٦) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ(٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ(٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ(٤٩))) (سورة يوسف ، الآيات : ٤٦-٤٩). أن أول ظهور للموازنة كانت في زمن النبي يوسف (عليه السلام) وخير شاهد هو القرآن الكريم ، عندما ذكر خزن ما زرع في السبع سنين في مخازن ليكون أبقى له وأبعد عن إسراع الفساد إليه من تبذير وضياح إلا المقدر الذي تأكلونه الذي يكون قليلاً جداً دون إسراف لأجل الانتفاع منه في السنوات السبعة المتواليات(ابن كثير ، تفسير ٢ : ٤١٨) ، ويقول الباري جل وعلا : ((وَقَالَ الْمَلِكُ انْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أُمِينٌ(٥٤) قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم(٥٥))) (سورة يوسف ، الآيات : ٥٤-٥٥) . إن نشوء وتطور المحاسبة الحكومية كان مع نمو وتطور الحضارة البشرية وصاحبها ظهور الدولة وتزايد أنشطتها الإدارية والسياسية والاقتصادية ، فالدولة كلما زادت من تدخلها الاقتصادي والاجتماعي كلما أثر ذلك على المحاسبة الحكومية في زيادة أهميتها ودورها في تنظيم وضبط إيرادات ومصروفات موازنتها وهذا ما يوضح الأساس العلمي للمحاسبة الحكومية في تعاضد دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد الكلي (العبيدي، ١٩٨٥ : ٧٣) . فالمحاسبة الحكومية هي أداة هامة لخدمة الإدارة المالية العامة للدولة لتحقيق أهدافها ، فوظائفها تشكل ركناً أساسياً من أركان الإدارة المالية العامة للنشاط الحكومي في فرض الرقابة على الأموال العامة إنفاقاً وتحصيلاً ، وإنها أصبحت أداة مهمة لتقييم أداء الحكومة ومصدراً مهماً للبيانات اللازمة لأغراض التخطيط الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

١-١- وظائف المحاسبة الحكومية المعاصرة على الرغم أن التقنيات أخذت أشكالاً واسعة ومتنوعة، نجد أن محاسبة القطاع العام في الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً (ومنها العراق) كانت لها الوظائف الآتية:

١. تسجيل تفاصيل المعاملات المالية التي تتم في الوحدات الحكومية ، وحصراً ما يستحق للدولة على الأفراد من ضرائب ورسوم أو أية واردات أخرى أو ديون والعمل على تحصيلها.
٢. أداة لفرض رقابة على الأنشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية وما ينجم عنها من أنشطة مالية ونقدية لمنع الغش أو الاختلاس أو الهدر أو التبذير وكشف ما يقع منها فوراً.
٣. تقديم المعلومات الضرورية لأغراض التحليل المالي والرقابة والسيطرة على تنفيذ موازنة الدولة وحماية أموال الموازنة من خلال ضمان صحة استخدام هذه الأموال ، وتأمين الاستعادة القصوى من الأموال والمصادر المالية المتاحة للوحدات الحكومية بواسطة الموازنة .
٤. أداة لتجهيز المعلومات وما يطلبه ذلك من دقة في إعداد التقارير المالية ومن سرعة في تقديمها إلى الجهات التشريعية والتنفيذية وأجهزة التخطيط الاقتصادي والمالي المركزية ، لمساعدتها في تأمين دقة وصواب اتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات المناسبة من قبلها (هذه الجهات) في الأوقات المناسبة.
٥. بيان المركز المالي للدولة في نهاية السنة المالية بعد إعداد الحسابات الختامية .

٦. تسجيل وحفظ البيانات الاقتصادية الكلية بما في ذلك حجم الإنتاج والإنتاجية والطاقة المحددة (بريمكاند ، ١٩٩٩: ٨٢) . إن المبرر لذلك، هو أن أهداف المحاسبة الحكومية كانت لمساعدة تخصيص الأموال والإدارة المالية للسيولة المتعلقة بها في الموازنة. إن التطورات التي حدثت في السنين القليلة الماضية ومساهمة عدد من الأحداث الملموسة أدى إلى تحول وظائف المحاسبة الحكومية من الحالة التقليدية التي كانت عليها إلى حالة الحداثة لتساير بها التغيرات التي تمر بها الدولة . وإن هذه

١-٢- التطورات والأحداث التي ساهمت في تفعيل وظائف المحاسبة الحكومية: (بريمكاند، مصدر سابق: ٨٤):

١. زيادة حجم وتعقيد العمليات المالية الحكومية لأن الدولة اتجهت بشراء الآت معقدة واستخدامها في شتى الأغراض
٢. بدأت الإدارة الاقتصادية في عمل كثير من الطلبات على نوعية المعلومات المحاسبية وتوفيرها في وقتها .
٣. أصبحت البيانات المحاسبية ضرورية لقياس أداء المؤسسات من أجل خدمة الهدف المباشر لصياغة السياسة والهدف الأوسع للمحاسبة الحكومية.
٤. إن على المحاسبة الحكومية ألا تواجه فقط الالتزامات القصيرة الأجل ولكن التي سترد في مرحلة متأخرة قادمة .
٥. تطلب دور الإعانات الخارجية والشروط المتعلقة بها معايير حكومية مقبولة دولياً لحفظ الحسابات .

٦. إن استخدام تقنية الحاسوب في معالجة المعلومات المالية والمزايا المصاحبة لذلك ، قد وضع وبفعالية نهاية الجدل حول الخلافات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وعدم إمكانية استخدام تطبيقات المحاسبة التجارية على العمليات المالية التي تتم في القطاع الحكومي ، فعلى الرغم من أن الوحدات الحكومية تختلف عن الوحدات الأخرى ، إلا أنه يمكن وضع معايير خاصة بها لكي تعكس مختلف أساليب التطبيقات الحكومية. إن التطورات والأحداث التي ذكرت أعلاه أدت إلى تفعيل وظائف المحاسبة الحكومية، وأن هذا التفعيل كان نتيجة لتحول المحاسبة الحكومية من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة التي تمر بها الدولة لتغير دورها في المجتمع نتيجة لظروف والتغيرات التي مرت بها الدولة.

١-٣- أهم وظائف المحاسبة الحكومية المعاصرة هي :

١- حفظ السجلات لتسجيل كافة الصفقات والأحداث المالية التي تتم في الوحدات الحكومية للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات ، ووضع نظام فعال لإدارة الموجودات لإدامتها وصيانتها وحمايتها ، ومواجهة الالتزامات الطويلة والمطالبات المالية التي سترد إلى الوحدة .
٢- فضلاً عن انها أداة لغرض الرقابة على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ووحداتها ، فإنها تمكن المواطنين والجهات المختصة من إجراء المساءلة تجاه الحكومة بصورة علنية.
٣- تمكين الجهات المختصة من إجراء دراسة اقتصادية على ما تؤديه الوحدات الحكومية المختلفة من خدمات من حيث تكلفتها وعوائدها ، وذلك عن طريق البيانات التي توفرها الحسابات بعد تبويبها وتحليلها بما يمكن من تحقيق هذا الهدف.

٤- توفير البيانات التي تمكن من وضع معدلات نمطية لكل نوع من أنواع المصروفات ، الأمر الذي تستطيع معه الإدارات الحكومية وضع تقديرات السنوات المقبلة على قدر كبير من الدقة من ناحية ، وقياس مدى كفاءة تنفيذ الموازنة من ناحية اخرى باستخدام المعدلات المذكورة .

٥- عرض التقارير المالية السنوية الشاملة (CAFR) للوحدات الحكومية ولعموم الحكومة (أي الحكومة ككل) بعد إعدادها وتدقيقها خلال فترة زمنية معينة بعد انتهاء السنة المالية، باستخدام السياسات المحاسبية والأساس المحاسبي الذي يمكن من إعداد كل من تقارير المطابقة (Compliance Reports) وتقارير الأداء (Performance Reports) وتقارير الإدارات الحكومية (Departmental Reports) والتقارير المالية ذات الغرض العام (General Purpose Financial Reports) .

١-٤- خصائص المحاسبة الحكومية والوحدات الحكومية:

١-٤-١- خصائص المحاسبة الحكومية في عام ١٩٨٠ صدر بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية (Statement of FASB Concepts) رقم (٤) بعنوان (Objectives of Financial Reporting by Nonbusiness Organizations) وهو يقصد بـ "Nonbusiness Organizations" المنظمات التي لا تنتمي لقطاع الاعمال ليعني بها الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى التي لا تهدف إلى تحقيق الارباح أن FASB يعتقد في بيان المفاهيم هذا ، بأن التقارير المالية لهذه التنظيمات يجب أن تقدم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المحددة الموارد، تقييم

الخدمات والمقدرة على تزويد الخدمات، تقييم القيادة واداء الادارة، الموارد الاقتصادية والالتزام (المطابقة للأنظمة والقوانين والتعليمات) والموارد الصافية والتغيرات فيهم. (Hay, 1989: 2):
بناءً على ذلك فان خصائص التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الاعمال هي : لا تهدف انشطتها إلى تحقيق ربح أو ما في حكمه، لا توجد حقوق ملكية يمكن تداولها (مثل الاسهم والسندات) الخضوع للقيود القانونية أو الشروط الخاصة، إن عدم امكانية مقابلة الإيرادات بالمصروفات على حسب فروع النشاط أو الوحدات المزولة له أدى إلى عمومية إيرادات الحكومية وعمومية مصروفاتها، وان مقابلة الإيرادات بالمصروفات تقوم على اساس سنوية كل منهما، مواردها يتم توفيرها من اشخاص أو جهات لا تتوقع الحصول على مقابل يوازي الموارد المساهم بها، أو المكلفين برعايتها .

١-٤-٢- خصائص الوحدات الحكومية (التي هي موضوع البحث) فعلى الرغم من تباين حجم ونطاق هذه الوحدات الا أنها تتمتع بخصائص عامة تميزها عن التنظيمات في قطاع الاعمال :
أ. خدمة المواطنين: تستهدف هذه الوحدات خدمة المواطنين الذين يخضعون لسيادة الدولة، ولذلك يتم انشاء هذه الوحدات من الموارد السيادية للدولة. ففي العراق تُمول هذه الوحدات من موارد الثروة الطبيعية بصفة اساسية ثم من الضرائب المجابة بصفة ثانوية اما في الولايات المتحدة الامريكية فان جميع المواطنين يساهمون في انشاء هذه الوحدات الحكومية عن طريق الضرائب التي تفرض عليهم، وعلى العكس تنشأ التنظيمات في قطاع الاعمال بواسطة عدد محدود من الافراد وبناءً على اختيارهم و رغباتهم الشخصية(المعاضدي، ٢٠٠٦: ٨).

ب.ديمقراطية الادارة: إن المقصود بديمقراطية الادارة (المستويات الادارية بالهيكل التنظيمي الحكومي) هي وجود آلية تسمح بتقبل النقد والافصاح الكافي عن المعلومات، ولاشك أن ديمقراطية الادارة ينبغي أن تبدأ من الادارة العليا والتي لديها قدرة على احداث تغيير في المستويات الادارية الاخرى ، فضلاً عن كونها قووة لهذه المستويات ، إلا أن ديمقراطية الادارة العليا قد لا تكون كافية وحدها لإحداث ديمقراطية في باقي المستويات الادارية والتي تكون قد جمدها البيروقراطية، حتى فقدت قدرتها على الاستجابة لأي نقد حتى وان تقبلته من الناحية النظري (احمد، ٢٠٠٢: ٣٢٦).

ت. غياب دافع الربح بصفة عامة : ان الوحدات الحكومية وهي تقدم خدماتها إلى المواطنين لا تسعى اصلاً لتحقيق الأرباح، وان استحصلت بعض الوحدات مبالغ نظير الخدمات التي تقدمها مثل الماء والكهرباء فهذه المبالغ هي رمزية مقابل تكلفة الخدمات التي توفرها الوحدات الحكومية، وعلى العكس من ذلك تعمل تنظيمات قطاع الاعمال بدافع الربح بصفة اساسية .

ث.الضرائب هي المصدر الرئيس للإيراد : تعد الضرائب والموارد السيادية الاخرى (مثل الثروات الطبيعية من نفط ومعادن ... الخ) هي المصدر الاساسي للإيرادات في الوحدات الحكومية، بينما الاموال المتولدة من المبيعات تعد المصدر الاساسي لإيرادات تنظيمات قطاع الاعمال .

ج.الخضوع للقواعد القانونية : تخضع الوحدات الحكومية للقواعد القانونية بدرجة كبيرة، مثل اجراءات اعداد الموازنة العامة وربط وجباية الضرائب أو الحصول على القروض، وعلى الرغم من أن تنظيمات

قطاع الاعمال تخضع للقواعد القانونية السائدة في الدولة بدرجة أو بأخرى، إلا أن ذلك يتم في نطاق النظام العام من دون تأثير مباشر على العمليات المالية لهذه التنظيمات .

ح. المسؤولية عن الموارد : عند اعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية يتم التركيز على مدى الالتزام بالمسؤولية عن الموارد المتاحة لتلك الوحدات، ومع أن هناك قدراً من المسؤولية في تنظيمات قطاع الاعمال إلا أنها ليست على الدرجة نفسها الموجودة في الوحدات الحكومية (لارسن وموشس ، ١٩٩٨ : ٨٨) .

خ. صعوبة قياس الاهداف : تعد المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية من الاهداف الرئيسية لنشوء الوحدات الحكومية، ومع ذلك فهناك صعوبة في قياس الاهداف الفرعية للوحدات الحكومية ، وذلك نظراً لكون أنشطة الوحدة الحكومية في كثير من الحالات ليست ترجمة للأهداف أو لعدم تحديد اهداف الأنشطة الحكومية بدقة ووضوح، فتحديد الاهداف يعتبر الاساس الذي تقاس بموجبه النتائج ، فبدون اهداف محددة تتعدم امكانية قياس اداء الوحدات الحكومية ومستوى تنفيذ نشاطها، فينبغي على النظام المحاسبي في الوحدة الحكومية أن يصعب اهداف الادارة في شكل برامج وأنشطة و وحدات للأداء . لكن غموض الاهداف يدفع الادارة نحو اضعاف النظام المحاسبي لكي لا يسمح بإظهار معلومات عن الاهداف والبرامج والأنشطة و وحدات الاداء وبحيث لا يظهر سوء الادارة (احمد، مصدر سابق: ٣٢٧)

د. غياب عامل المنافسة : إن الوحدات الحكومية لا تواجه قوى تنافسية وانها تحصل على قدر كبير من إيراداتها إما اجباراً (Involuntarily) كما هو الحال عند فرض وجباية الضرائب أو تطوعاً (Voluntarily) كما هو الحال في الهبات، فهذه الوحدات الحكومية التي توفر الخدمات السيادية والاجتماعية والبنى التحتية لا توجد فيها ثمة علاقة بين ما يدفعه الفرد من ضريبة وما يحصل عليه من خدمات لان تقرير وفرض الضرائب على الافراد يتم وفقاً لقدرتهم على الدفع، بينما يتم حصولهم على الخدمات العامة وفقاً لحاجاتهم اليها . فضلاً عن أن إيرادات الثروة الطبيعية تسهم في تمويل قدر لا بأس به من الخدمات العامة، اذ تختلف الاهمية النسبية لكل من موارد الثروة الطبيعية والضرائب من دولة إلى اخرى وفقاً لأمكانات كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. اما الوحدات الحكومية التي توفر منافع الكهرباء والماء والاتصالات فهي تحصل على مقابل مباشر من المستفيدين من هذه المنافع، ومع ذلك لا يتوفر لهؤلاء المستفيدين في اغلب الاحوال مصادر بديلة للحصول على مثل هذه المنافع، وحتى إن توافرت مصادر بديلة فهي لا تشكل قوة منافسة ولكنها تعد في بعض الاحوال طاقة مكملة في حالة عجز الوحدات الحكومية عن الوفاء بكل احتياجات المجتمع (السلطان وابو المكارم ، ١٩٩٠ : ٣٠).

المبحث الثاني: مفهوم وعناصر الحكومة الالكترونية وأثرها في تطوير المنظمات

٢-١ - مفهوم الحكومة الالكترونية: وهي مصطلح جديد يقوم بتقديم الخدمات في الأوقات والأمكنة كلها للمواطنين ووزارات الدولة ومؤسساتها العامة عبر استخدام منظومات تكنولوجيا المعلومات والشبكات أي

انها تسليم ميسر للخدمات باستخدام الوسائل الالكترونية أذ تتوزع خدماتها على أربعة أسس مهمة والتي تمثل أشكالاً أو مجالات يمكن من خلالها تقديم خدمات الالكترونية (Forman, 2002, P 4-10): خدمات الحكومة الالكترونية إلى منظمات الأعمال G2B، خدمات الحكومة الالكترونية إلى المواطنين G2C، الخدمات الالكترونية بين الدوائر الحكومية G2G، الخدمات الالكترونية بين منظمات اعمال الى الحكومة B2G، وهكذا تتضح العلاقة الحميمة بين مفاهيم الادارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية، فالأعمال الالكترونية هي بعد من أبعاد الإدارة الالكترونية التي تطوي في داخلها الحكومة الالكترونية. وان القاسم المشترك بينها هو شبكة الانترنت والاستخدام المكثف لكل من تكنولوجيا العمل بالانترنت والشبكة العنكبوتية (www) وتوصف العلاقة بين الادارة الالكترونية علاقة الجزء بالكل (ونعني تحويل العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية الى عمليات ذات طبيعة الكترونية وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة). أما الحكومة الالكترونية فهي تمثل الكل ونعني بها العمليات الالكترونية التي من خلالها يربط بين المنظمات من خلال شبكة الحاسوب ذي التقنية العالية(الطائي،٢٠٠٥: ٢).

٢-٢-٢ - عناصر الحكومة الالكترونية وأثرها في تطوير المنظمات: تتمثل الحكومة الالكترونية بالاستخدام المكثف لثلاثة عناصر متداخلة ومتكاملة وهي عنصر المعلوماتية والخدماتية والاتصالية (West, 2000, P 172)، لذا أن محتوى الحكومة الالكترونية يتضمن :

٢-٢-٢-١ - محتوى معلوماتي: يغطي الاستعلامات تجاه الجمهور كافة أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال (السالمي، ٢٠٠٨: ٩٢).

٢-٢-٢-٢ - محتوى اتصالي: ويعد هو الأداة التنفيذية أو ما يسمى (خلق المجتمعات) يتيح ربط إنسان الدولة و أجهزة الدولة معا في كل وقت و بوسيلة تفاعل يسرة (عرب، ٢٠٠٨: ٣).

٢-٢-٢-٣ - محتوى خدمي: وهي تقديم الخدمات الحكومية بأفضل ما يمكن. لذا تتكامل وتترابط هذه العناصر الثلاثة من أجل تحقيق الأهداف المخططـة من قبل الدولة وهي أهداف سامية وحيوية لتسيير عجلة الحياة وتمثل تحولا في طريقة اداء اعمال المنشآت ومن أجل الوصول الى مجتمع معلوماتي. ومقياس نجاح المنظمات الحكومية في الوقت الحاضر على مدى توافر كمية المعلومات الفاعلة لاتخاذ قرارات سريعة وبما يسمح بالتنبؤ والتخطيط بشكل اسرع وان استخدام الحكومة الالكترونية اصبح ضرورة للمساهمة في تحقيق الأهداف وتطوير الموظفين وتعزيز قدراتهم وتحسين الانتاجية مما يؤدي الى رفع الكفاءة والفاعلية في الاداء (Dan, 2000 : p.55).

٢-٢-٣ - نشوء الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها:

٢-٣-١ - نشوء الحكومة الالكترونية: برغم من أن كثيرا من المتخصصين يعتقد ان مفاهيم الحكومة الالكترونية وبداياتها جاءت مع انتشار الانترنت في منتصف التسعينات غير ان من المنصف القول ان تاريخ التطبيقات الحكومية يعود الى عقود قبل ذلك وان تحول التطبيقات الحكومية الى تطبيقات اطلق

عليها بالحكومة الالكترونية حدث تكنولوجيا مع بدء انتشار الانترنت ومفاهيم التجارة الالكترونية. غير أن من المهم التنويه أيضاً إلى الاختلاف المفاهيمي ما بين الحقبة الزمنية للتطبيقات الحكومية إذ كان الهدف الأول في معظمها يتركز على رفع الكفاءة الداخلية للمنظمة بينما تركز تطبيقات الحكومة الالكترونية هذه الأيام على خدمة المواطن كهدف أول (العبود مصدر سابق:٢). وعند تتبع بدايات تجربة الحكومة الالكترونية نرى أنها: بدأت التجربة في أواسط الثمانينيات في الدول الاسكندنافية وتمثلت بربط القرى البعيدة بالمركز ويعد لارس (Lars) من جامعة اودنيس في الدانمارك رائد هذه التجربة وسماها بمراكز الخدمة عن بعد، وفي الولايات المتحدة بدأت التجربة عام ١٩٨٩ في مشروع قرية ما نشستر بالإفاده من التجربة الدنماركية وقد بدأ المشروع فعلاً ١٩٩١ (الطائي، مصدر سابق: ١). ويعتقد أن أول استخدام لمصطلح الحكومة الالكترونية قد ورد في خطاب الرئيس الامريكى بل كلنتون ١٩٩٢ وقد بدأ مفهوم الحكومة الالكترونية في الظهور على المستوى العالمي اواخر ١٩٩٥ حين بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الامريكية تطبيقه على ادارتها، اما الميلاد السياسي لهذا المفهوم كان في مؤتمر نابولي بأيطاليا ٢٠٠١ (غريبي، ٢٠٠٦: ٢) وان انتشار الانترنت في دول العالم المتقدم بداية التسعينيات من القرن الماضي أدى الى ظهور المجتمعات الالكترونية (e – Society) وظهور الشركات الالكترونية- (Business) والتجارة والالكترونية (e-Commerce) التي حققت مكاسب كبيرة في القطاع الخاص. وشكلت الحكومة الالكترونية حافزاً للقطاع العام كي يتطور تكنولوجيا ويلبي رغبات المجتمعات الالكترونية والشركات التي تتعامل من خلال التجارة الالكترونية أيضاً رأى القطاع العام فرصة في ذلك لتطوير نفسه من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتحقيق مكاسب مادية وادارية وخدماتية وأحياناً سياسية وديمقراطية (http://ar. Wikipedia. Org, 2008: p1). وكي نكون واضحين من البداية نقول ان الحكومة الالكترونية هي مفهوم جديد قابل للتطبيق على أرض الواقع وان هناك حكومات قد حققت نجاحات ملحوظة في تطبيقه وان كان ذلك بنسب متفاوتة وحسب دراسة اعدت من قبل شبكة الإدارة العامة للأمم المتحدة (UNPAN) عام 2002 أن ١٦٩ أي ٨٩% من مجموع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الـ ١٩٠ لديها مواقع حكومية على الانترنت و ٨٤% لديها مواقع وطنية لحكوماتها و ٣٦ دولة أي ١٧% لديها مدخل موحد لجميع التطبيقات الحكومية ويبلغ عدد الحكومات التي لها مواقع ذات قابلية للتعامل المباشر ١٧ موقعا .

٢-٣-٢ - مراحل نشوء الحكومة الالكترونية: أهم مراحل نشوئها هي (www.Alameda.Com, 2008:p3)

أ. مرحلة دخول الحاسبة الآلية الى العمل الحكومي وذلك في سبعينيات القرن الماضي مع بداية الثورة التقنية والمعلوماتية.

ب. مرحلة تسعينيات القرن الماضي الذي ظهرت فيه الشبكة الالكترونية وتسمى أيضاً بمرحلة أتمت بعض الخدمات.

ت. حيث تتكامل فيها الأبعاد التقنية والاجتماعية والسياسية والإنسانية.

ولأهمية ذلك سنحاول تسليط الضوء على هذه المراحل وحسب ما ذكر في ادبيات الامم المتحدة .

أ. **مرحلة نشر المعلومات على مواقع الانترنت الحكومية:** يجب ان يسبق تنفيذ هذه المرحلة اعداد وتنفيذ خطة عمل لاستكمال ما يأتي : تسهيل وتمييز النماذج المستخدمة لتأدية الخدمات، الاعلام المجتمعي عن بدء توفير الخدمات من خلال وسائل الاعلام والندوات المتخصصة وهي مرحلة التي تبدأ بها الحكومات عادةً بوضع معلوماتها الثابتة واستماراتها على موقع الانترنت ويمكن طبع هذه المعلومات او الحصول عليها باتجاه واحد وخلال هذه المرحلة كانت المنظمات تستخدم استراتيجية التبادل الالكتروني للوثائق فيما بينها.

(Electronic Data Interchange e-EDI) ثم تطورت التطبيقات الالكترونية بشكل سريع اذ بدأ استخدام الانترنت وسيطاً للتبادل الالكتروني للوثائق من خلال استخدام البريد الالكتروني (E- mail) وبروتوكول تبادل المعلومات (file Transfer Protocols – ftp). لذا تعزى المكانة الحالية للحكومة الالكترونية الى استخدام الانترنت إذ امتدت الشبكة من داخل المنظمة لتصل الى كل فرد من عامة الشعب مثلما نجده في الدول المتقدمة (البياتي، مصدر سابق: ١٦) . وتتباين أساليب وطرائق نشر هذه المعلومات وكذلك المستوى المسموح بنشره علناً من دولة الى اخرى فيما يتعلق بالدول النامية تستطيع البدء بعملية الحكومة الالكترونية من خلال نشر المعلومات الخاصة بها مبتدئةً بنشر القواعد والقوانين والتشريعات والاستمارات وذلك لغرض تمكين المواطن ومنشآت الأعمال من الوصول بسهولة ويسر الى المعلومات من دون التوجه الى حيث المكاتب المادية للحكومة ،وهذا تقدماً ثورياً (العطار، مصدر سابق: ٧١).

ب. **مرحلة الاتصال باتجاهين :** وهي المرحلة التي تتيح للمستفيد التفاعل مع المعلومات الموجودة على الموقع بشكل مباشر من خلال الاستفسار وملاً الاستمارات الكترونياً وتتطلب هذه المرحلة قيام الحكومات بتوفير بيئة قانونية ومالية وأمنية فضلاً عن وجود بنية تحتية قوية للاتصالات والحاسبات مع ضرورة بناء نظم معلومات متكاملة لعموم المواطنين بوصف هذه المعلومات جزء من الموجودات العامة للمواطنين وقد يكون من المهم إصدار قانون حرية المعلومات لترسيخ هذا المفهوم وكذلك نشر برامج تدريبية واسعة للتدريب على تكنولوجيا المعلومات (Westcott, 2008:p.10) ويذكر (Uma) انه ضمن هذه المرحلة ظهرت شبكة Intranet الانترنت بين عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ويقصد بها شبكة المنظمة الخاصة المتكونة من مجموعة من اجهزة الحواسيب المرتبطة مع بعضها داخل المنظمة وان الدخول الى هذه الشبكة يكون مقتصرأً على العاملين في المنظمة محققين بذلك مزايا متعددة لمنظمات الأعمال منها تقليل كلف المعاملات والمراسلات الورقية فضلاً عن زيادة سرعة استخراج البيانات والمعلومات وزيادة كفاءة عملية الاتصال بين المستويات المختلفة (Uma, 2000:p.203) . ويذكر العطار أن عملية نشر المعلومات

تبقى مجرد خطوة أولى لان الحكومة الالكترونية تحمل معها امكانية مشاركة المواطنين في صنع القرار وتنطوي الحكومة الالكترونية التفاعلية على وجود اتصال باتجاهين بدءاً بوظائف اساسية مثل الاتصال عبر البريد الإلكتروني أو الحصول على معلومات محددة من مسؤولي الحكومة أو اشكال التغذية العكسية التي تتيح للمستخدمين تقديم مقترحاتهم وآرائهم حول المسائل التشريعية و التنظيمية (العطار، مصدر سابق: ٧٢).

ت. مرحلة تبادل البيانات: وهي المرحلة التي تسمح بها المواقع الحكومية على الانترنت لعمليات تبادل البيانات ما بين بعضها البعض من جهة بضمن ذلك المعلومات ذات الطبيعة الحساسة ومن جهة ثانية السماح بتبادل البيانات ما بين الموقع والمستخدم ويذكر (Nickerson) أن هذه المرحلة بدأت مع بداية العام ١٩٩٩ اذ ظهرت شبكات الكترونية جديدة مصممة لتلبية حاجات المستفيدين من خارج المنظمات كالمجهر والزبائن وتدعى هذه الشبكة بالاكسترانت (Extranet) وهذه الشبكة تؤدي الى خلق عائد وتحقيق ميزة تنافسية فمثلاً أنشأت شركة (GM) شبكة اكسترانت واستطاعت ربط (12) وحدة اعمال و (40000) شريك و وافرت ما بين (500) مليون الى (750) مليون دولار للشركة من خلال تقليل الاخطاء وتعزيز الفاعلية التشغيلية لوحدات الشركة. (Nickerson, 2001, p 191)

ث. مرحلة تكامل الخدمة وتبادلها: تسعى الحكومات في هذه المرحلة الى تكامل خدماتها اعتماداً على حاجة المستخدمين للإجراءات وعلى الحكومات تعزيز الأمن والثقة عبر الشبكات المفتوحة المعرضة لأنواع متنوعة من الاختراق وذلك من خلال وسائل التحقق (Authentication) والتشفير (Encryption). ويذكر (Mitchell , E) بان هذه المرحلة بدأت في العام (2000) عندما بدأت الحكومات بتقديم الخدمات لتسهيل التعامل والاتصال بينها وبين مؤسساتها ودوائرها وكذلك القطاع الخاص والمواطنين رغبة في انجاز الخدمات والمعلومات وتقديمها ببسر وسهولة وتكاليف مقبولة من خلال استخدام الانترنت والشبكات الالكترونية التي تكون على أعلى درجة من الاستقرار وبما يضمن السرعة والسرية والامانة في نقل المعلومات (Mitchell ,E , 2001 : 22)

٢-٤-٢ - متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية: لقد حولت ثورة المعلومات والاتصالات العالم بمدنه وقراه الى شبكة رقمية مترابطة ومجتمعات عامله على مدار الساعة على أساس ٣٦٥/٢٤/٧، ويمكن القول أن مفهوم الحكومة الالكترونية في العالم أجمع يقوم على فكرة تحسين حياة الناس وتسهيل اجراءاتهم وتعميق علاقاتهم بجهات تقديم الخدمة ومن ثم إعطاء معنى جديد لعلاقة الناس بحكوماتهم يرتكز على الشفافية والسرعة والفاعلية (عبد الكريم، ٢٠٠٩: ١). وان شبكة الانترنت كانت العامل الأساسي في نجاح هذه الثورة وقد توصلت كثير من الدراسات التي أعدت من شبكة الإدارة العامة للأمم المتحدة ((UNPAN)) عام ٢٠٠٠ إلى مجموعة من المتطلبات لتطبيق الحكومة الالكترونية منها :

١-٤-٣ - التوجه الجاد نحو انشاء الحكومة الالكترونية : أن تشكيل معالم التوجه أمر حيوي ومهم لكل نشاط وفي مجال الحكومة الالكترونية يمثل هذا التوجه أمراً بالغ الأهمية ويترتب عليه التزامات كثيرة

ويحتاج الى كثير من الجهد والمال ويستلزم تشكيل هيئة عليا لدراسة المشروع وتكون هذه الهيئة على مستويات متعددة .

أ- على مستوى الوزارة . ب- على مستوى المنظمة .

تتبنى هذه الهيئة احتضان الفكرة وبلورتها وتطويرها (<http://www.alSabah.com>) تعد هذه مرحلة التخطيط التي تتحدد ضمنها المتطلبات المادية اللازمة للبناء وما يلزم من برامج الكترونية وصياغة نصوص قانونية تتضمن حقوق الملكية وحقوق الحماية الفكرية (Tyler, 2003: 3) .

١-٤-٤-٤ - **تكوين البنية التحتية للمعلوماتية** : ويشكل هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الحكومة الالكترونية إذ يمثل الأجهزة و التقنيات التي يمثل من خلالها المعلومات ونقلها الكترونيا مع ضمان سريتها (www.scribd.com, 2008) . ومن ناحية إجرائية أن هذه المرحلة تتضمن الحصول على اسم الكتروني وشراء وتطوير المكونات المادية وشراء البرمجيات وتشغيلها وتهيئة المتطلبات التقنية والبشرية من مبرمجين ومحللين ومهندسي نظم وشبكات الربط الالكترونية والخدمات السائدة الاخرى (محمد، ٢٠٠٦ : ٧٣) ويعني أن تكون هذه البنية التحتية تتمتع بكفاءة وموثوقية عاليتين ومن المهم ان تكون هذه البنية متاحة للجميع (Universal access) وتوافر الحد الأدنى من الخدمات للجميع (Universal Service) (عباس، مصدر سابق: ١٢٨) .

١-٤-٥ - **تطوير أساليب المعاملات الحكومية** : أن تطبيق الحكومة الالكترونية لا ينبغي أن يكون مجرد محاولة لاستعمال التقنيات الحديثة من أجل أتمته العمليات الروتينية لكن ينبغي ان تكون فرصة لإعادة هيكلة العمليات الاساسية وهندسة الوظائف وتحتاج بذلك الى تغييرات في الهيكل التنظيمي (الطائي مصدر سابق : ص ٩) وتصمم العمليات الاساسية وذلك من خلال: تعريف الخدمات الحالية وما هي الوحدات التي تقدمها، وصف كامل لجميع الخدمات التي يمكن ان تقدم الكترونياً، تحديد المتطلبات المادية والبشرية للموارد الالكترونية .

١-٤-٦ - **المتطلبات القانونية** : ما زالت القوانين المتعلقة بالمعاملات الالكترونية عبر الشبكات موضع نقاش حتى في البلدان المتطورة لذا ينبغي اجراء مراجعة دقيقة للقوانين المعنية للمعلومات التي تنتشر الكترونياً (العبود، مصدر سابق : ٢١) وتحديد متطلبات العمل بما يحافظ على سرية العمل الالكترونية وخصوصيته وكذلك الاعتراف باستخدام التوقيع الالكتروني والبصمة الالكترونية والاعتراف بالوثائق الالكترونية لأثبات الشخصية التي تسهل سير المعاملات (عبد الله، ٢٠٠١: ١٦) . وسيكون على وزارة العدل ومن خلال الجهات المسؤولة تنظيم العمل بتعريف الهوية واصدار تشريعات وقوانين ووضع احكام صارمة تفرض على المواطن والجهات المتجاوزة وبعد ذلك توفر الخدمات المطلوبة (الجنابي، ٢٠٠٦: ١) . ولذا على النظام التشريعي ان يحدد الانواع والمعايير المتعلقة بالتوقيع والتوثيق الالكتروني والسماح بحفظ السجلات الكترونياً مع ضبط ذلك بضوابط قانونية محددة وينبغي تعديل التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية ملكية المحتويات الالكترونية فضلاً أن القوانين والإجراءات الجنائية تحتاج الى تعديل وتحديث لتشمل جرائم الانترنت وسرقة البيانات الكترونياً (<http://mmaa.mmaa.gov>) .

١-٤-٧- بناء القدرات والطاقات البشرية : تحتاج تطبيقات الحكومة الالكترونية إلى توافر أيدي عاملة على قدرة من المهارة والقدرة على التعامل مع التقنيات الجديدة ويتطلب الارتقاء بالكوادر البشرية الحالية وإعادة تأهيلها من خلال اقامة الدورات وعقد البرامج التدريبية المختلفة في مجال التطورات الالكترونية وهنا تعول على وجود ادارة كفاءة لقيادة الجهود المطلوبة للحكومة الالكترونية اذ إن وراء كل مشروع ناجح قائدا يمتلك رؤية تحقق كثيرا في الظروف الصعبة (wilknsn,2008: p24). وأن من المستلزمات الاساسية الواجب توافرها في المجتمع هي الادارة السياسية وان تتوافر لقائد المشروع الصلاحيات وله القدرة على المخاطرة وأن يكون واثقا من الحصول على التمويل اللازم لإنجاح المشروع (العبود،٢٠٠٣: ١٠٠).

١-٤-٨- التوعية الاجتماعية بثقافة الحكومة الالكترونية ومتطلباتها: نظرا لأن التحول نحو الحكومة الالكترونية يعتمد فلسفة متكاملة من القيم والأهداف والوسائل والنظم المتكاملة فأن ترجمتها الى الواقع العملي تحتاج الى جهود ومتطلبات يأتي في مقدمتها وعي الجمهور بطبيعة هذا التحول والاستعداد النفسي والسلوكي والتقني والمالي (العوامل، ٢٠٠٢، ٢٦٩).

١-٤-٩- العناصر اللازمة للتحول الناجح إلى الحكومة الالكترونية: إن الحكومة الالكترونية من حيث الجوهر تعني احداث تحول في طريقة تفاعل الحكومة مع المواطنين وهذه العملية ليست بالسريرة أو السهلة إطلاقا فهي تتطلب استراتيجية متماسكة تبدأ بدراسة الإرادة السياسية الملائمة وكذلك مواردها وبيئتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية وقدرة السكان على استخدام التقنيات وان نجاح الحكومة الالكترونية يتطلب قدراً عالياً من التغيير في أساليب عمل الحكومة . ولكي تتحقق الكفاءات المنشودة ينبغي على الحكومات تطوير نموذج يركز على المواطن (Citizen – Centricmodle) ويشمل اصحاب المصلحة من خارج الحكومة (Stake Holders). مثل منشآت الأعمال واتحاد الغرف الصناعية والتجارية والعلماء والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية فمن دون نجاح هذه الاطراف لا يمكن نجاح أي مشروع للحكومة الالكترونية ذلك ان المواطنين لن يستخدموا نظاماً لا يستجيب لحاجاتهم وتطلعاتهم (العطار، مصدر سابق:٧٥). وتأسيساً على ذلك وبغية تسليط الضوء بشكل أكبر على أساليب تحول الحكومات من خلال مشاريع الحكومة الالكترونية نجد من الضروري مناقشة هذه العناصر:

أ. إصلاح العملية: لا تعني الحكومة الالكترونية مجرد عملية لأتمته العمليات او معالجة اخفاقات قائمة في مسار العمل الحكومي فالحكومة الالكترونية تختص بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحاكم والمحكوم وان استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات ليست مجرد أداة لتحقيق وفورات في التكلفة أو مجرد تسليح العاملين بالحواسيب والمعدات اللازمة ان الحكومة الالكترونية هي حل قادر على تشوير عملية الحكومة نفسها ولذا على قادة الحكومة الراغبين بالتخطيط السليم لمشروعات الحكومة الالكترونية العمل على تحديد المجالات التي تستحق أن تطبق عليها تقنية الاتصالات والمعلومات فهذه التقنيات ينبغي ان تستخدم عمليات جديدة تتسم بالشفافية إذ إن الشفافية تمثل أسلوباً جديداً للتعامل مع المشكلات وان اصلاح العملية يعد بمنزلة الخطوة الأولى في عملية التحول الناجح للحكومة الالكترونية.(محمد الهادي، ٢٠٠٨:ص٢٠).

ب. القيادة: لكي تتحقق عملية التحول الى الحكومة الالكترونية بنجاح أن الضرورة والحاجة تقتضيان توافر عدد من موظفي الحكومة المنتخبين فضلاً عن الاداريين والمخططين البارعين القادرين على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا فهذه الكفاءات مطلوبة للبدء في أي مشروع فاعل للحكومة الالكترونية ومن دونها لا يمكن بلوغ أي هدف حتى لو توضحت الامكانيات والموارد المادية، و تتطلب الحكومة الالكترونية قيادة سياسية قوية تعبر علناً عن التزامها بدعم الجهود الرامية للتحول الى الحكومة الالكترونية من خلال توفير الوقت والجهد والموارد والمناخ السياسي والاقتصادي فقرار التحول الى الحكومة الالكترونية هو قرار سيادي يتخذ عند اعلى المستويات في البلد ومن دون ذلك تبقى الحكومة الالكترونية مجرد فكرة على ورق لا قيمة لها إطلاقاً (Mohsen-Bruno-Vivek: 2002).

ت. الاستثمار الاستراتيجي : التحول الى حكومة ناجعة يتطلب وجود رؤى استراتيجية Strategies Visions ورسالة واضحة المعالم وأولويات تحترم مبدأ محدودية الموارد لذا أن على الحكومات ان تكون قادرة على تحديد أولوياتها بدقة ووضوح وغني عن القول ان الاستثمار الاستراتيجي يتطلب وجود خطط استثمار واضحة المعالم والأهداف، وان تكون هذه الخطط محكومة بالموارد المادية والبشرية وبعامل الوقت أيضاً وينبغي اختيار مشروعات الحكومة التي تحقق اعلى مردود ممكن سواء من حيث العائد على الاستثمار أم الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة ولذلك فالضرورة تقتضي وجود معايير نوعية كمية لقياس الانتاجية والاداء .

ث. التعاضد: الحكومة الالكترونية لا تعمل في فراغ فوجودها أصلاً لخدمة الجماهير افراد ومؤسسات أن من أولى المسؤوليات التقرب من الجماهير والتفاعل معها واقامة علاقات متبادلة ويعاب على الحكومات التقليدية ابتعادها عن الجماهير وفي مسألة الحكومة الالكترونية أن الجماهير هي وقودها ومبرر وجودها والمشاركة أيضاً تشمل القطاع الخاص اذ يؤدي جهدا اساسياً وهذا الجهد لا يقتصر على التعاملات التجارية الالكترونية بل ينبغي ان يشتمل على تبادل الافكار والطروحات والاستشارات والانتقادات وكل ما من شأنه خدمة المجتمع (الطار، مصدر سابق : ٧٦).

ج. المشاركة المدنية: يتمحور مفهوم الحكومة الالكترونية حول المواطن فالحكومة الالكترونية ليست مجرد مبادرة لتقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة بل هي أسلوب راق لتحسين حياة الناس الاعتيادين وبغية تطوير رؤية موجهة بالمواطن ينبغي على صناع القرار اشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات مادامت هذه القرارات تمسهم بالصميم كونهم مواطنين صالحين وعندما يفكر صناع القرار بأي مشروع فعليهم ان يشاوروا الجمهور ولا بأس من الاستماع اليه والتعرف الى وجهات نظره مثل الاقدام على تصميم مشروع فهذه المشاركة أسلوباً ديمقراطياً يضع مصلحة المجتمع فوق أي اعتبار والواقع أن المشاركة المدنية تعزز رؤى الحكومة وترسم لها سبل افضل لبلوغ الأهداف المنشودة (http://mmaa.mmaa.gov.2008).

ح. الجدار الناري : عبارة عن تقنية تحول من دون وصول المتطلعين الى البيانات المخزونة في جهاز الكمبيوتر عبر الشبكة الانترنت والجدار الناري يكون بطريقتين: برامج يمكن تركيبها داخل الكمبيوتر، وجهاز خاص يربط مع اجهزة الانترنت يقوم بفحص البرامج في اثناء انتقال البيانات، وان الجدار الناري

عمله عمل رجل الكمارك إذ يسمح بدخول الاشياء المصرح بدخولها ومنع الاشياء غير المشروعة وهذا الجدار ضروري في الأعمال المصرفية والمالية لأنه يعطي الثقة والامان ويوفر الحماية من اللصوص وقراصنة الكمبيوتر (العزاوي، ٢٠٠٢: ١٢٦).

٢-٥- التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية: على الرغم من الفوائد الجمة التي تنتجها الحكومة الالكترونية ، تشير التجارب العالمية الى ان نسبة نجاح مشاريع الحكومة الالكترونية تقدر بين ٢٠-٤٠% غالباً ومن المتوقع ان تواجه المدن وبخاصة في الدول النامية تحدياً كبيراً وامتحاناً صعباً في احداث نقلة سريعة ونوعية في آليات وأساليب العمل فالحكومة الالكترونية لا تعني توفير الحاسوب وربطها ولكن المفهوم الحقيقي للحكومة الالكترونية يتعدى الى اعق من ذلك فالبيروقراطية والترهل الوظيفي لن يتمشى مع الأساليب التقنية، ويمكن ان توجز بعض هذه الصعوبات على النحو الآتي :

٢-٥-١. تحديات تقنية متمثلة بالنقص في البنية التحتية للمعلومات والبنية التحتية للاتصالات من خلال الأجهزة والمعدات وارتفاع كلف الاتصالات وأخطار الفيروسات التي تسلك الى الشبكة (نيكار، ٢٠٠٦: ٨٠).

٢-٥-٢. نقشي أمية تكنولوجيا المعلومات وقصور التمكن من اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الانكليزية (محمد الهادي، مصدر سابق: ٢١).

٢-٥-٣. الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على العمل في مجال الحكومة الالكترونية المتخصصة فضلا عن التحديات التشريعية والقانونية التي تحتاج لإجراء تعديلات في المنشآت (Wilkinson, 2008: p.10).

٢-٥-٤. دقة وحدائة مفهوم الحكومة الالكترونية عالميا ، لذلك أن الامر يحتاج الى توضيح المفهوم وتوفير الارضية الفكرية له في المنظمات (عبد الكريم، مصدر سابق: ١) .

٢-٥-٥. الفجوة الرقمية (Digital gap) وهي الفجوة بين من يتمكنون وتتاح لهم التقنية المعلوماتية وبين الذين لا يتاح لهم ذلك ومع ذلك فتوجد معاناة من ضعف البنية الاساسية للاتصالات على الرغم من التحسن النسبي في هذا المجال (عباس، مصدر سابق: ١٣٠).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي واختبار فرضية البحث:

من خلال ما ذكر سالفاً يهتم البحث وتحديداً لضمان صلته بالجانب النظري ونتائج الفرضيات التي أُعتمدت في دراسة البحث على الأقل وخاصة في مجال ممارسة الشعب المالية لاختصاصاتها وسلطاتها المتمثلة ب (وزارة المالية) مع ما شُرع في دساتير الدولة من أحكام دستورية يتضمنها نظام سلم الرواتب والتشريع الضريبي، وبالضرورة تجسيد وتطبيق لإجراءات (احتساب ودفع الرواتب إلكترونياً) على أرض الواقع، وذلك من خلال كفاءة هذا الجهاز الإداري في إمكانية الاعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية المقدمة من قبل مسؤولي وموظفي شعب صرف الرواتب إلكترونياً دون الاعتماد في إعدادها يدوياً، وهذا يؤكد على أن الشعب لا يتبعد من الأخذ بالتعليمات (ديوان الرقابة المالية الاتحادي) والذي يمثل المرجع

الرئيس في تطبيق النظام المحاسبي الحكومي في العراق، وبهدف التعرف أن نظام إجراءات احتساب وصرف رواتب منتسبي جامعة ديالى والكليات التابعة لها يعمل وفق النظام المحاسبي الحكومي المركزي إلكترونياً رواتب نعرض الخطوات المتبعة في تنظيم عملية الصرف والتي تم التعرف عليها نتيجة المعايشة الشخصية مع مسؤولي وموظفي قسم مالية رئاسة الجامعة والشعب التابعة له في الكليات، فضلاً بالرجوع الى القوانين والتعليمات المختصة في موضوعي المحاسبة الحكومية وسلم رواتب الموظفين.

٣-١- نبذة مختصرة عن جامعة ديالى عينة البحث: تأسست جامعة ديالى ٩/١٨ عام ١٩٩٩ وتعتبر أهم مركز علمي متخصص ضمن المحافظة وقد سبق تأسيسها إنشاء كليات الهندسة و(التربية) التربية الأساسية العلمين سابقاً جاء تأسيس جامعة ديالى لحاجة ملحة تطلبت إنشاء هذا المركز العلمي منها: لاستيعاب الزخم الطلابي الحاصل في جامعات بغداد بالدرجة الأساس، ولرفد المسيرة العلمية الحضارية للمحافظة ولإستيعاب التزايد في أعداد طلبة المحافظة إضافة الى خطة لاستيعاب الوافدين من المحافظات المجاورة ، وتستوعب (١٦٠٠٠) طالب وطالبة وتضم الجامعة (١٣) كلية ذات تخصصات علمية وإنسانية وتضم أيضاً عدد من الوحدات والمراكز البحثية والاستشارية: المكتب استشاري الهندسي/ كلية الهندسة ومكتب الخدمات العلمية واستشارية/ كلية الهندسة والمكتب الاستشاري للترجمة واللغات/كلية التربية للعلوم الانسانية ومركز الحاسبة والأنترنيت ومركز أبحاث الأمومة والطولة وحدة أبحاث الشيخوخة والمركز الصحي الجامعي ومركز التطوير والتعليم المستمر و وحدة الأبحاث المكانية و المكتب استشاري الزراعي/ كلية الزراعة والمراكز البحثية والاستشارية ومديرية النشاط الرياضي والفني ومكتب الخدمات العلمية ومركز التوفل، وتتكون جامعة ديالى من (٥) مجتمعات وهي: المجمع الأول يتكون من رئاسة الجامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الصرفة، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، كلية العلوم، كلية الزراعة، كلية الطب البيطري، كلية الطب، كلية العلوم الإسلامية، المجمع الثاني: كلية التربية الأساسية، المجمع الثالث: كلية القانون كلية الهندسة، المجمع الرابع كلية الفنون الجميلة كلية الإدارة والاقتصاد، كلية التربية للبنات المقداد.

٣-٢- الهيكل التنظيمي للجامعة والكليات:

ت	الوصف الوظيفي	مكان العمل أو الكلية	رئيس جامعة	م. ر. جامعة	عميد كلية	تدريسي	فني إداري	محاسب	عقد وزاري	عقد جامعي	إجور يومية	المجموع
١	رئاسة الجامعة		١	٢	٠	٥٦	٢٥٣	٨	٠	٢	٩	٥٣٢
٢	الأساسية		٠	٠	١	١٨٠	٦٥	٤	٠	٠	٢	٣٥٩

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني
بين النظرية والتطبيق / (بحث تطبيقي في جامعة ديالى ٢٠١٨)

٣٢٦	٠	٠	٢	٥	٩٢	٤٥	١٨١	١	٠	٠	العلوم الانسانية	٣
١٨١	١	٠	٤	٤	٤٤	٤٣	٨٥	٠	٠	٠	العلوم الصرفة	٤
٢٦٤	٢	٠	٠	٣	٤٢	٦٠	١٥٦	١	٠	٠	العلوم	٥
٣٩٢	٩	٠	٧	٣	٧٥	٩٥	٢٠٢	١	٠	٠	الهندسة	٦
١٧٦	٤	٠	٣	٢	٤٦	٢٧	٩٤	٠	٠	٠	التربية	٧
١٨٦	٢	٠	٠	٣	٥٠	٤٠	٩٠	١	٠	٠	الزراعة	٨
١٥٨	٠	٠	٣	٤	٤٨	٤٢	٦١	٠	٠	٠	الطب	٩
١٢٣	٥	٢	٠	٣	٥٠	٢٢	٤١	٠	٠	٠	إدارة واقتصاد	١٠
١١٥	٠	٠	٢	٣	٢٣	٣٠	٥٧	٠	٠	٠	طب بيطري	١١
١٠٩	٠	٤	٠	٣	٢	٤٦	٥٤	٠	٠	٠	علوم إسلامية	١٢
٩٧	٢	٠	٠	٣	٣٩	٢١	٣١	١	٠	٠	فنون جميلة	١٣
٥٣	٢	٠	١	١	١٥	٢٢	١١	١	٠	٠	المقداد	١٤
٣٠٧١	٣٨	٨	٢٢	٤٩	٨٣٤	٨١١	١٢٩٩	٧	٢	١	المجموع	

جدول رقم (١) ملاك جامعة ديالى والكليات التابعة

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات قسم الشؤون المالية

٣-٣- الوصف الوظيفي: يوضح الجدول رقم (٢) نسبة مساهمة الوصف الوظيفي لكل وظيفة الى إجمالي ملاك الجامعة والكليات التابعة لها، كانت نسبة التدريسيين أعلى نسبة لعينة البحث حيث بلغت (٤٢,٣٠%) و للمحاسبين نسبة مساهمة (١,٦٠%) وهي أدنى نسبة مساهمة لعينة البحث إستثناءً من المناصب السيادية (رئيس الجامعة، مساعد رئيس الجامعة وعميد كلية) حيث بلغ عددهم (٤٨) وتلتها نسبة مساهمة موظفي العقود حيث بلغت (٢,٢١%) وكان عددهم (٦٨) موظف عقد.

جدول رقم (٢) نسبة المساهمة حسب الوصف الوظيفي

ت	عنوان وظيفي	رئيس جامعة	م.ر. جامعة	عميد كلية	تدريسي	فني	إداري	محاسب	عقد	المجموع
١	العدد	١	٢	٧	١٢٩٩	٨١١	٨٣٤	٤٩	٦٨	٣٠٧١
٢	نسبة المساهمة	٠,٠٣%	٠,٠٧%	٠,٢٣%	٤٢,٣٠%	٢٦,٤١%	٢٧,١٦%	١,٦٠%	٢,٢١%	١,٠٠%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات قسم الشؤون المالية

النتائج:

١. تقليص عدد العاملين من الموظفين الذين يعملون في قسم وشعبة المالية بعنوان وظيفي محاسب وتقليل فرص ارتكاب الأخطاء لأن البيانات يتم إدخالها ومعالجتها باستخدام الحاسوب الإلكتروني.
٢. باستخدام الحاسوب يتم إعداد القوائم الخاصة بالرواتب من خلال إدخال البيانات الشخصية عن الموظفين.

٣. تحقيق الدقة وتوفير البيانات المطلوبة في أقل جهد مبذول وأقصر وقت وتحقيق للأهداف بشكل تفصيلي لا يستطيع النظام اليدوي تحقيق ذلك إلا بصعوبة.

٤. بالإمكان استخدام الحاسوب في عمليات دائرة الحسابات الأخرى من توييب وتسهيل للمعاملات وفق تصنيف دليل الموازنة الجارية والتتبيه من خلاله بعدم تجاوز الصرف عن المبالغ المخصصة وحسب تصنيف الدليل (فصل، مادة، نوع).

٣-٤ - تطبيق البرنامج الإلكتروني للنظام المحاسبي الحكومي من قبل ملاك شعبة السجلات: من خلال المعاشية الميدانية للباحثين في قسم الشؤون المالية / جامعة ديالى والإطلاع على الكتب والمخاطبات الرسمية حيث تم الأخذ بتوجيهات وزارة التعليم العالي / الدائرة المالية بدراسة الموضوع وتم ترشيح (٣) موظفين من منتسبي قسم الشؤون المالية محاسب عدد (٢) ومبرمج للعمل بصورة دائمة في البرنامج وأقامة دورات لتطوير مهارات المرشحين في مقر جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فمن حيث الكفاءة فأن البرنامج الإلكتروني للنظام المحاسبي الحكومي يؤيدي وبصورة جيدة مطابقة لجميع أعمال قسم الشؤون المالية وللدورة المحاسبية وبشكل كامل. أما من حيث الكلفة فان البرنامج الإلكتروني المزمع العمل به يتطلب كلفة شراء تقدر ب (٢٤٠٠٠٠٠٠) مليونان وأربعمائة الف دينار لاغيرها وشراء حاسوب محمول (لاب توب) جديد خاص للعمل بالنظام الإلكتروني بالإضافة الى طابعة نوع (A3) وسحب خط أنترنت، أما الحديث عن الإقتصاد فإمكانية برنامج النظام الإلكتروني يعمل عمل (٨) من منتسبين يحملون عنوان وظيفي (محاسب) يعملون في قسم الشؤون المالية وعدد من الإداريين بالإضافة الى عدد (٨) هم ملاك شعبة السجلات، وذلك من خلال عمل وتطابق النظام للكشوفات الرئيسية (ميزان المراجعة، جداول الإيرادات والمصروفات، وكشف مطابقة البنك) والكشوفات الثانوية (تحليل السلف والأمانات، والصكوك الموقوفة) وبالأسماء بالإضافة لكشوفات أخرى.

٣-٥ - الخطوات التنظيمية: وهي الخطوات الخاصة بفئات الموظفين حسب جدول سلم الرواتب الجديد حيث قسم المشرع العراقي الموظفين إلى عشرة درجات وظيفية وعلى النحو الآتي:

١ - درجة (١) // وتشتمل على منهم بدرجة مدير ممن يمتلكون مهارات إدارية أو قانونية وخدمة لا تقل تسعة عشر سنة لحملة شهادة الدكتوراة عند التعيين واثنين وعشرون سنة لحملة شهادة الماجستير وتقسم إلى احد عشر مرتبة.

٢ - درجة (٢) // وتتعلق بالموظفين الذين لديهم مؤهلات تخصصية في مختلف المجالات التي تجعلهم معاونون المدراء وخدمة لا تقل عن اربعة عشر سنة لحملة الدكتوراة عند التعيين وسبعة عشر سنة لحملة الماجستير وتضم هذه احدى عشر مرتبة.

- ٣- درجة (٣) // وتتعلق بالموظفين ذوي التأهيل التخصصي معاون رئيس مهندسين او معاون رئيس التخصصات العلمية او مدير فني او وتضم هذه الفئة احد عشر مرتبة.
- ٤- درجة (٤) // وهم الموظفون ذوي الاختصاصات اقدم التخصصات العلمية او معاون مدير فني احد عشر مراتبة.
- ٥- درجة (٥) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات رئيس ملاحظين اقدم أو أول تعيين الحاصل حملة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها باقل من (٣) سنوات بعد الشهادة الجامعية (٤٩٢) ويكون في المرتبة الاولى من الدرجة الخامسة. احد عشر مراتب.
- ٦- درجة (٦) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات معاون رئيس ملاحظين اوتعين من حملة الشهادة الاولى التي مدة دراستها ٥ في الاقل بعد الدراسة الاعدادية (٣٦٢) ويكون اولى من الدرجة السادسة او الثالثة من الدرجة حملة الماجستير وما يعادلها وكلية الطب العراقي مدة (٦) سنوات بعد الاعدادية احد عشر مراتب.
- ٧- درجة (٧) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات ملاحظين فنيين أو أول تعيين حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكارلوس) الأولى - من الدرجة السادسة.
- ٨- الدرجة (٨) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات ملاحظين فنيين او اول تعيين كل من الاولى من الدرجة حملة شهادة الاعدادية و الخامسة من الدرجة حملة شهادة المعاهد سنتين بعد الاعدادية.
- ٩- الدرجة (٩) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات رئيس ملاحظين حرفي او اول تعيين حملة شهادة المتوسطة في المرحلة الاولى من الدرجة.
- ١٠- الدرجة (١٠) // وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات حرفي او اول تعيين حملة شهادة الاولى من الدرجة لا يحمل شهادة - الرابعة حملة شهادة الابتدائية
- ٣-٦- حق الموظف في الراتب: مادة ١٦ قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (١) سنة ١٩٩٩ استبدلت بالنص الآتي:
- ٣-٦-١. يستحق الموظف راتب وظيفته عند التعيين بدءا من تاريخ مباشرته بوظيفته، وإذا لم يباشر خلال عشرة ايام من تاريخ تبلغه بالتعيين عدا ايام السفر المعتادة يعد امر التعيين ملغيا، ولجهة التعيين في حالة تقديم عذر مشروع امهال الموظف مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه بالتعيين لغرض المباشرة، وبانقضائها يعد التعيين ملغيا.
- ٣-٦-٢. يستحق الموظف الملغاة وظيفته أو المستغنى عنه أو المعزول او المفصول بدون أن تسحب يده راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه الأمر إلا إذا كانت واجباته تستوجب اجراء التسليم فيسمح له بمدة مناسبة ويعتبر ارسال نسخة من الأمر الى الموظف أو محل إقامته دائماً تبليغاً لغرض هذه المادة.
- ٣-٦-٣. يتكون راتب الموظف من عنصرين أساسيين هما:

- أ- الاستحقاقات: وتشمل الراتب الأساسي - علاوات الاختصاص - طبيعة العمل - الشهادة - الخطورة - العلاوة الإدارية- العلاوة الاجتماعية- بدل الانتقال- علاوة غلاء المعيشة
- ب- الاستقطاعات: وتشمل قسط التقاعد بموجب قوانين التقاعد وضريبة الدخل وأية استقطاعات أخرى.
- ٣-٦-٤. المخصصات الخاصة: مادة (١٢) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام من قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨
- أ. يمنح الموظف المتزوج مخصصات إعالة قدرها (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار تمنح لأحدهما عندما يتقاضى الزوج وزوجته راتباً وظيفياً او تقاعدياً
- ب. تستحق الموظفة التي توفي عنها زوجها او اصيبت بمرض أقعده عن العمل المخصصات المنصوص عليها في الفقرة (اولا) من هذا البند في حالة عدم تقاضيه راتباً تقاعدياً.
- ت. يمنح الموظف المتزوج مخصصات أطفال قدرها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار عن كل طفل ولغاية الطفل الرابع.
- ث. يستمر منح مخصصات الأطفال وتتوقف عند بلوغ سن (١٨) حال ترك الدراسة والحصول على دخل خاص به.
- ٣-٦-٥. المادة - ١٧ - من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام من قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ شروط الاحالة على التقاعد وحسب النص القانوني لقانون التقاعد العام لسنة ٢٠٠٧ ما يأتي :- تتحتم إحالة الموظف إلى التقاعد في إحدى الحالتين الآتيتين :
- أ. عند إكماله سن ال (٦٣) الثالثة والستين من العمر هو السن القانونية للتقاعد بغض النظر عن مدة خدمته ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
- ب. إذا قررت اللجنة الطبية الرسمية المختصة عدم صلاحيته للخدمة .
- ت. لرئيس مجلس الوزراء باقتراح من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة تمديد خدمة الموظف لمدة لا تزيد على (٣) ثلاث سنوات عند إكماله السن القانونية للإحالة على التقاعد مع مراعاة ندرة الاختصاص و نوعية الوظيفة وحاجة الدائرة لخدماته
- ٣-٧-٣- القانون الضريبي: وأما القانون الضريبي يضع الأحكام العامة التي تسري على كل مكلف وتلقي على عاتقه التزاماً بدفع الضريبة طبقاً لعنصر الإيجار، حيث تعد الضرائب مورداً سيادياً وأن فرضها أستوجب إصدار قانون يعبر عن سيادة الدولة ويضمن توزيع التكاليف العامة بين أفراد المجتمع ولهذا السبب فإن تقرير (سن) الضرائب يكون من اختصاص السلطة التشريعية كونها مؤلفة من ممثلي الشعب (البرلمان)الذين يوافقون بمحض أرائهم الكاملة على فرض الضرائب بصيغة قانونية ضمن تشريع ضريبي.والجدول رقم(٣) يوضح فئات الموظفين والسماحات قانونية ضريبة الدخل. والأمثلة الآتية تمثل التطبيقات الجانب العملي لاحتساب الاستقطاعات الضريبية:

جدول رقم (٣) الدرجات الوظيفية وقانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل

الدرجة	الراتب	مقدار العلاوة	عدد سنوات	السماحات القانونية	مقدار السماح
--------	--------	---------------	-----------	--------------------	--------------

		الترقية	السوية		الوظيفية
٢٠٨٣٣٣	أعزب أو الارمل أو المتزوج ومدخولات زوجته تخضع بصورة مستقلة		٢٠	٩١٠	١
١٦٦٦٦٧	المتزوج وزوجته ربة بيت	٥	١٧	٧٢٣	٢
٤١٦٦٦٧	الموظفة وزوجها عاجز عن العمل	٥	١٠	٦٠٠	٣
٢٦٦٦٦٧	المطلقة او الارملة مستقلة بذاتها	٥	٨	٥٠٩	٤
٢٠٨٣٣٣	الموظف تجاوز عمره ٦٣ عام	٥	٦	٤٢٩	٥
١٦٦٦٦٧	سماعات لكل طفل	٤	٦	٣٦٢	٦
٦٢٥	احتساب نسبة الضريبة ٣%	٤	٦	٢٩٦	٧
١٠٤٢	احتساب نسبة الضريبة ٥%	٤	٣	٢٦٠	٨
٤١٦٧	احتساب نسبة الضريبة ١٠%	٤	٣	٢١٠	٩
	احتساب نسبة الضريبة ١٥%	٤	٣	١٧٠	١٠

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

٣-٧-١ - موظف ضمن سلم الرواتب الخاص بالموظفين رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨

٤/٤ وزوجته موظفة ولديه اربعة اطفال

٤٤٣٠٠٠ الراتب الاسمي $\times 10\%$ سماعات التقاعد = ٤٤٣٠٠٠

٤٤٣٠٠٠ - ٤٤٣٠٠ = ١٢ $\times 398700$ صافي الراتب سنوياً

٤٧٨٤٤٠٠ - ٢٥٠٠٠٠٠ { (سماعات الموظف وزوجته موظفة) + ٨٠٠٠٠٠٠ } (٤ $\times 200000$) اطفال =

١٤٨٤٤٠٠ =

مقياس الضريبة

١٠٠٠٠٠ = ٧٠٠٠٠ (٢٥٠٠٠٠ $\times 3\%$) (١٢٥٠٠٠ = ٥ $\times 250000$)

(٥٠٠٠٠٠ = ١٠ $\times 500000$)

١٥ $\times 484400$ = ٧٢٦٦٠

١١٨٨٩ = ١٢ $\div 142660$ إستقطاعات مبلغ الضريبة شهرياً

٣-٧-٢ - موظف ضمن سلم الرواتب الخاص بالموظفين رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨

١١/١ وزوجته ربة بيت وعمره تجاوز ٦٣ عام:

١١٤٨٠٠ = ١١ $\times 1148000$

١٠٣٣٢٠٠ = ١١٤٨٠٠ - ١١٤٨٠٠٠٠

١٢ $\times 1033200$ = ١٢٣٩٨٤٠٠

١٢٣٩٨٤٠٠-٤٥٠٠٠٠٠)سماح موظف و زوجته ربة بيت+٣٠٠٠٠٠٠٠سماح اضافي لتجاوز عمره ٦٣
(سنة)

=٧٥٩٨٤٠٠ الدخل الخاضع للضريبة

مقياس الضريبة

٧٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠

٩٨٩٧٧٦٠ = %١٥×٦٥٩٨٤٠٠

١٠٥٩٧٦٠=٧٠٠٠٠٠+٩٨٩٧٧٦٠ مبلغ ضريبة الدخل سنويا

٨٨٣١٤ = ١٢÷١٠٥٩٧٦٠ مبلغ ضريبة الدخل شهريا

٨-٣-التنظيم الإلكتروني من قبل مسؤولي شعبة صرف الرواتب لقائمة الرواتب الخاصة بمنتسبي الجامعة والكليات التابعة لها وتذكر كافة المتغيرات ضمن العامود الخاص بالملاحظات.

٣-٨-١- تدرج كافة المتغيرات مع القوائم بشرح وافٍ لكل الاستحقاقات.

٣-٨-٢- تنظيم قوائم خاصة بالاستقطاعات بغية صرفها الى الجهات الدائنة (دائرة التقاعد، والهيئة العامة للضرائب، المصرف العقاري، المصرف الزراعي ومصرف الرافدين)

٣-٨-٣- تنظيم الكترونياً خلاصة بقائمة رواتب المنتسبين بصفتهم على الملاك الدائم (الراتب الإسمي، مخصصات الخدمة الجامعية، والعقود (وزاري، جامعي، إداري) وتتضمن صافي المستحقات بالصرف بعد طرح الاستقطاعات (التوقيفات التقاعدية ومبلغ الضريبة) والأمانات (الاستقطاعات بذمة المنتسبين).

٣-٨-٤- ترسل قوائم الرواتب الى قسم التدقيق في رئاسة الجامعة.

٣-٨-٥- تنظم صكوك الرواتب المستحقة لكل كلية على حدة ويسجل فيها المبلغ الخاص بها مع أسماء اللجنة المخولة بالاستلام.

النتائج:

١- أدى استخدام الحاسوب الإلكتروني في البيانات الكثيرة الحجم عن السرعة الهائلة في معالجتها والحصول على المعلومات المفيدة

٢- عززت البرامج المتعددة واللغات الخاصة بها لمعالجة البيانات وخاصة التي تعمل في بيئة نظام النوافذ مثل (Windows) من مكانية كتابة النظم المحوسبة في شتى المجالات خصوصا النظم المحاسبية والتي تعتمد في أساس عملها على مجموعة من العمليات المحاسبية وترحيل وإضافة وحذف فضلاً عن العمليات المحاسبية المتنوعة.

٣- أن النظم المحوسبة الكفؤة (النظم المرنة) تمكن مستخدميها من إجراء الإعدادات المستقبلية بشكل سهل دون اللجوء الى المتخصصين في أعداد هذه الأنظمة، لذا يمكن إضافة مخصص جديد في نظام الرواتب بمجرد تعريف هذا المخصص من واجهة إعداد مصممة من قبل المبرمج.

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات:

٤-١-١- الاستنتاجات

٤-١-١-١- ان النظام المحاسبي الحكومي هو أحد روافد المعلومات في الوحدات الإدارية الحكومية فيجب تطويره والانتقال به من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في ظل النظام الإلكتروني وسوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية الحكومية والمتمثلة بكل من: المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات وانعكاساتها على استخدام النظام الإلكتروني.

٤-١-١-٢- ان للنظم الإلكترونية أثر متوقع على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية من مدخلات وتشغيل ومخرجات وتغذية مرتدة، مما يمثل مطلباً ضرورياً لبناء إطاراً له يتوافق مع ذلك النظام، باعتباره مرشداً لعلاج أوجه القصور في النظام المحاسبي الحكومي والتغلب على المشكلات المحاسبية التي ترجع أسبابها إلى التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية.

٤-١-١-٣- ظهر في مجال استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي العديد من الأنظمة والبرامجيات الجاهزة في تطبيقات محاسبية متنوعة تتعلق بمجالات وفروع المحاسبة المختلفة فالمحاسبة المالية والإدارية والتحليل المالي إضافة الى التدقيق والتي يمكن استخدامها لتسهيل العمل المحاسبي وتوسيع نطاق مخرجات خدمة المستفيدين .

٤-١-١-٤- ما زال المدقق الداخلي في جامعة ديالى بعيد كل البعد من نظم الحاسوب فلا دور له في اعتمادها في عمليات التدقيق وبرامجه وإجراءاته، رغم التطور الكبير الذي حصل في هذا المجال، ودوره محدود في تدقيق مدخلات ومخرجات وعمليات تشغيل النظام المحاسبي في ظل الحاسوب فهو لا يتعدى تدقيق المستندات الأصلية قبل الصرف ثم مطابقة مخرجات الحاسوب مع نظريتها في ظل النظام اليدوي ويعود السبب في تأخر المدقق الداخلي من نظم الحاسوب الى ازدواجية العمل اليدوي والآلي وذهاب جهد المدقق وتركيزه على العمل اليدوي، إضافة الى عدم تأهيل المدقق على نظم الحاسوب وقلة معرفته بها.

٤- وجود موظف (١) من حملة الشهادة الجامعية اختصاص محاسبة لتنظيم قوائم الرواتب الخاصة بمنتهسبين الجامعة والكليات التابعة، كما يوجد في بعض الشعب المالية التابعة للكليات هم من حملة شهادات مختلفة (مترجم، إعلام، باحث اجتماعي). مما أدى الى إفتقار لاستخدام الحاسوب الإلكتروني في البيانات الكثيرة الحجم عن السرعة الهائلة في معالجتها والحصول على المعلومات المفيدة

٤-١-٥- تحديات تشريعية متمثلة بغياب القوانين الخاصة بتطبيق النظم الإلكترونية على كافة مستويات وزارات ومحافظات وجهات مستقلة وغيرها. قانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية باعتبارها المرجعية في تنسيق الجهد الوطني في مجال المعلوماتية.

٤-٢- التوصيات:

٤-٢-١- أن عمل نظم المعلومات المحاسبية في جامعة ديالى من خلال النظم الإلكترونية يتطلب الاهتمام بالكادر البشري (المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية) وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات استخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون بمقدوره التعامل معها وتحقيق الفائدة من استخدامها في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية الحكومية

٤-٢-٢- ضرورة تأهيل المحاسب الحكومي بما يدعم الدعوة النظرية والحاجة العملية إلى التحول نحو نظام معلومات محاسبية حكومية إلكترونية، على أن يهدف ذلك النظام إلى توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء بدلاً من الأهداف التقليدية لنظام المحاسبة الحكومية.

٤-٢-٣- ضرورة احتواء المواد الدراسية وخاصة مادة نظم المعلومات المحاسبية على مفردات خاصة باستخدام أساليب تقنيات المعلومات والاتصالات بصورة عامة والحكومة الإلكترونية بصورة خاصة، بهدف تهيئة الكادر المحاسبي الذي يتم تخريجه من الكليات والمعاهد العلمية على كيفية فهم طبيعة عمل هذه الأساليب وكذلك كيفية استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية

٤-٢-٤- ضرورة وجود مبرج مختص ذو مؤهلات علمية وعملية بالبرامج ومحلل بنظم الحاسوب الإلكتروني في القسم والشعب المالية في الكليات.

٤-٢-٥- ضرورة توفير على الأقل موظفين (٢) من حملة الشهادة الجامعية اختصاص محاسبة قسم المالية جامعة ديالى وشعب الكليات التابعة له لتنظيم قوائم رواتب الخاصة بمنتمسبين الجامعة والكليات التابعة لها.

٤-٢-٦- ضرورة استخدام برنامج EXCEL والذي يعد من البرامج التطبيقية الجاهزة التي تمكّن من إجراء التطبيقات المحاسبية وادخال القيود اليومية واعداد الحسابات الختامية وتعمل في ظل نظام النواذ .

٤-٢-٧- على جامعة ديالى والكليات التابعة لها ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظم الحاسوب في مجال العمل المالي والمحاسبي تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير وإجراءات العمل لديها .

٤-٢-٨- توفر القوانين والمعايير المحاسبية الحكومية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي لها علاقة بالقياس والتقارير المحاسبي، تتلاءم مع التطوير الحاصل لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية.

المصادر والمراجع:

١. أبن كثير، الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعودية، ٢٠٠٨.

٢. العبيدي ، ماهر موسى (محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة) مطبعة المعارف . ١٩٨٥ .
٣. الهور، محمد (أساسيات في المحاسبة الحكومية) الطبعة الاولى الاردن دار وائل ١٩٩٨ .
٤. إسماعيل وكراجه، مدحت محمد، عبد الحليم كراجه، (المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق) ط١٩٨٧، عمان.
٥. السلطان وابو المكارم ، سلطان محمد السلطان ووصفي حسن ابو المكارم ، (المحاسبية في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى) ، دار المريخ ، ١٩٩٠ الرياض .
٦. بريمكاند (١٩٩٥) المحاسبة الحكومية الفعالة ترجمة حسن عبد الرحمن باحص (١٩٩٩) مركز البحوث والدراسات الإدارية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض.
٧. المبيضين، عقلة محمد، النظام المحاسبي الحكومي و إدارته و المفاهيم و الأسس و النظريات و التطبيق العملي " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩ ، الأردن.
٨. جامعة الدول العربية، النظام المحاسبي الموحد للدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، ١٩٨٠.
٩. جون لارسن، ن. موسى، " المحاسبة المتقدمة" ، تعريب د. كمال الدين سعيد، دار المريخ .١٩٩٨ .
١٠. السالمي ، علاء عبد الرزاق، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الاردن ٢٠٠٨
١١. الطائي، علي حسون، الحكومة الإلكترونية واقعها وأفق تطبيقها في العراق، ٢٠٠٥.
١٢. احمد، عبدالله عبد السلام، رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٢.
١٣. السقا، السندي، زياد هاشم، علي مال الله، أليه نظم المعلومات المحاسبية، في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية واقتصادية، العدد ٦، ٢٠١٠.
١٤. غريبي، واجب، جودة التطور الأكاديمي بين النظرية والتطبيق، كلية جازان كلية الحاسب الآلي ونظم المعلومات، ٢٠١١.
١٥. العبود، مهند ناصر، الحكومة الالكترونية بين التخطيط و التنظيم، القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠٠٣.
١٦. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، جامعة الدول العربية وزارة الاتصالات والمعلومات ١٩٨٠
١٧. العوامل، ونائل عبد الحافظ، الحكومة الالكترونية ومستقبل الإدارة العامة، دراسة استطلاعية لقطاع العام قطر، ٢٠٠٢.
١٨. عبد الهادي، أ. د. محمد محمد ، لحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري، العدد ١١، ٢٠٠٦.



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والنظام الإلكتروني
بين النظرية والتطبيق / (بحث تطبيقي في جامعة ديالى ٢٠١٨)

١٩. عبد الكريم، عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،

٢٠٠٩

1. Hay , 1980 , Hay L. E. "Accounting for Governmental and Non for profit Entities" 6th Ed.,
2. Forman, Mark ((E – Government Strategy)) 2002.
3. West, Darrell. M ((Assessing Government)) September 2000.
4. <http://ar. Wikipedia. Org>, 2008
5. Mitchell ,E , 2001. Irwin, Inc.